محمد نادر العمري

أهداف اغتيال «محسن زاده»... والرد الحتمي الإيراني

من المعلوم أن سياسة الاغتيالات هي قديمة جديدة، يقدم عليها الكيان الإسرائيلي عبر أذرعه المباشرة كالموساد، أو غير المباشرة كالمجموعات الإرهابية الأخرى التي تشغلها أجهزة الموساد، وتمثل ذلك باغتيال العلماء الإيرانيين، النوويين أو غير النوويين، أو باغتيال غيرهم من علماء محور المقاومة، كمهندسي الصواريخ أو الطائرات المسيرة الفلسطينيين أو العرب، وقد دأبت تل أبيب دائماً على اتباع هذه الإستراتيجية في مواجهة القدرات البشرية والفكرية لمحور المقاومة، بعد أن عجزت عن عرقلة إنجازات دولهم أو الحد منها، بمشاركة ودعم أميركي.

لذلك فإن عملية اغتيال رئيس منظمة البحث العلمي والتطوير في وزارة الدفاع الإيرانية «محسن فخري زاده»، تهدف من خلالها تل أبيب ومن خلفها إدارة ترامب في واشنطن إلى تحقيق مروحة من الأهداف:

١- استنزاف المقدرات النخبوية في إيران على مختلف المجالات العسكرية والعلمية والاقتصادية والسياسية، والتي تشكل مرتكز القوة والتأثير، بعد إخفاق إسرائيل بجر أميركا لحرب مباشرة ضد إيران، وفشل الأخيرة في الوصول إلى نتائج أثناء ولاية ترامب من إجراءات العقوبات القصوى.

٢- في أحسن الأحوال سعي إسرائيلي لفرض أمر واقع على الإدارة الأميركية لخوض حرب مع إيران، بعد إخفاق ترامب في التوصل لاتفاق مع وزير دفاعه السابق «مايك إسبر» على توجيه ضربات على المنشآت النووية الإيرانية وفق ما سربته وسائل إعلام أميركية.

٣- في أدنى المساعي المشتركة بين ترامب ونتنياهو من جراء مثل اعتداءات كهذه، تكمن في تطويق الإدارة البشرية والفكرية لمحور المقاومة، بعد أن عجزت عن عرقلة إنجازات دولهم أو الحد منها، بمشاركة ودعم أميركي.

٤- خلخلة الداخل الإيراني وخاصة أن هذا الاعتداء حصل في العمق الإيراني ويمكان لا يبعد سوى ٣٥ كم من العاصمة الإيرانية، وبالتالي قد تكون كل من أميركا وإسرائيل تريدان القول إن هناك ضعفاً في الداخل الإيراني ويمكن للمعارضة الإيرانية التحرك، وإظهار نوع مفتعل من هشاشة الثقة للمواطن الإيراني بقدرة دولته، بالتزامن مع تردي الأوضاع المعيشية.

كل التصريحات ومن معظم المسؤولين الإيرانيين والإجراءات الاحتياطية التي بدأت مراكز القرار في تل أبيب تتخذها، تؤكد أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية سيكون لها رد حتمي على اغتيال «محسن فخري زاده» لعدة أسباب:

- أولاً من حيث المكانة فإن زاده يعتبر بمنزلة مكانة الجنرال قاسم سليماني لكن من الناحية العلمية العسكرية في إيران، حتى إن أحد الدبلوماسيين الغربيين في عام ٢٠١٤ قال: «إذا فكرت إيران بعسكرة برنامجها النووي فإن محسن زاده سيكوب آب القنبلة النووية» لذلك فرضت عليه العقوبات.
- ثانياً سكوت إيران وعدم ردها في هذه الفترة قد تمنح من يقف خلف هذه العملية ومنفذوا وداعموا سواء جماعة مجاهدي خلق أو الموساد الإسرائيلي أو الأميركي أو الاستخبارات الخليجية، فرصة لتصعيد اعتداءاتها قبل انتهاء ولاية ترامب، وخاصة بعد القمة الثلاثية التي سبقت اغتيال زاده بأيام والتي ضمت كلاً من محمد بن سلمان ونتياهو ومايك بامبيو والتي من المرجح أن يكون جزء منها يتضمن استهداف إيران إلى جانب الدعم الإسرائيلي للسعودية في حربها على اليمن والاتفاق على الترتيبات الضامنة لوصول محمد بن سلمان إلى الحكم.
- ثالثاً إيصال رسالة حازمة لإدارة بايدن القادمة بأن إيران لم ولن تغير مواقفها ومازالت قوية رغم أشكال الحصار القصوى كافة التي فرضت عليها.

ولكن يبقى شكل الرد ومكانه وتوقيته هو محط البحث، فقد نشهد رداً على الاغتيال حسب الجهة التي تقف خلفه والجهات المتعاونة والمنفذة من جهة، ومن جهة ثانية فإن أسلوب وطبيعة الرد سيكون إما اغتيال شخصية بمكانة زاده، وإما احتمال حجز سفينة عسكرية في الخليج، أو سيكون سيبراني كاستهداف مفاعل ديمونة وتعطيله إلكترونياً وقد يكون أمنياً عسكرياً محدوداً ولكنه مضبوط.

أما التوقيت فقد يكون العامل الحاسم وسيكون متخذ القرار في إيران أمام خيارات صعبة، الرد المباشر قد يدفع أميركا نحو عمل عسكري وهو ما تدركه إيران، والرد المتأخر قد يشكل فرصة للحلف الأميركي الإسرائيلي الخليجي لنقل المعركة أكثر نحو العمق الإيراني، وفي كلتا الحالتين هناك حسابات دقيقة خاصة أن إيران لا تريد إرباك موقف بايدن ومنح أعدائه في الداخل الأميركي وخارجه فرصة لتكبيل إدارته من العودة للاتفاق النووي، ولكن حصول اغتيالين يثقل سليماني وزاده قد يغير حسابات المشهد السياسي الداخلي في إيران لمصلحة المحافظين الذين سيكونون في موقفهم أفضل عندما تحين الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٢١.

محادثات سرية بين النظام التركي وإسرائيل لمناقشة مخاوفهما في سورية

كشفت موقع «المونيتور» الأميركي، أمس، عن محادثات سرية يجريها النظام التركي منذ أسابيع مع كيان الاحتلال الإسرائيلي، لمناقشة المخاوف الأمنية المشتركة في سورية.

ونشر الموقع الذي يتخذ من واشنطن مقراً له تقريراً تحدث فيه عن وجود قناة محادثات سرية بين النظام التركي وإسرائيل يهدف تحسين العلاقات بينهما، وفق ما ذكر موقع قناة «الميادين نت».

ونقل «المونيتور» عن مصادر مطلعة قولها: «إن رئيس الاستخبارات العامة التركي هاكان فيدان أجرى محادثات سرية مع مسؤولين إسرائيليين، في إطار جهود أطلقتها تركيا لتطبيع العلاقات».

وأشار الموقع إلى أن ثلاثة مصادر، أكدت شريطة عدم ذكر أسمائها، أن «اجتماعات عُقدت في الأسابيع الأخيرة مع فيدان الذي يمثل النظام التركي في واحد منها على الأقل، لكنهم رفضوا الإفصاح عن مكانها».

وقال أحد المصادر: إن «حركة المرور بين تركيا وإسرائيل مستمرة»، لكنه لم يخض في التفاصيل.

ورجح فيدان عقد عدة اجتماعات من هذا القبيل في الماضي، لمناقشة المخاوف الأمنية المشتركة في سورية ولبيبا إضافة إلى أمور أخرى.

لكن «المونيتور» نقل عن المصادر: أن «الجولة الأخيرة كانت تهدف تحديداً إلى رفع مستوى العلاقات».

ووفق الموقع، فإن هناك قلقاً متزايداً لدى النظام التركي من أن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن القادمة ستكون أقل تساهلاً مع عدوانية الرئيس رجب طيب أردوغان، بالمقارنة مع إدارة الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب، ولاسيما في كل ما يتعلق بقضية فرض العقوبات.

وأشار إلى أن النظام التركي نفذ ثلاث غارات مقتلت ضد الأكراد السوريين منذ عام ٢٠١٦، وأرسل القوات والمرتزقة الإرهابيين السوريين إلى ليبيا وأذربيجان.

ويتمثّل القلق الأكبر، حسب الموقع، أنه على عكس ترامب، «لن يحمي بايدن النظام التركي من العقوبات بسبب شرائه صواريخ إس -٤٠٠ الروسية».

ونقل الموقع عن مصدر استخباراتي غربي، قوله: «إن التفكير التركي هو أن علاقات جيدة مع إسرائيل ستمنحهم ثقافاً في محيط إدارة بايدن».

وألمح النظام التركي على طرف السفير الإسرائيلي من تركيا في أيار ٢٠١٨، مدعياً أن ذلك جاء بسبب «الهجمات الدموية على غزة وقرار واشنطن نقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس».

وكالات

«قسد»: شمال شرق البلاد يجب أن يدار من الكرد فقط!

عناصر من ميليشيا «قسد» في الشمال السوري (عن الإنترنت – أرشيف)

اعتبر ما يسمى القائد العام لميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» العميلة للاحتلال الأميركي المدعو مظلوم عبدي، أن مناطق شمال شرق سورية التي تسيطر عليها ميليشياته يجب أن تدار من الكرد السوريين!

ويشير تصريح عبدي إلى أن ميليشيات «قسد» وقفت خلف أردوغان بالمقارنة مع إدارة الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب، ولاسيما في كل ما يتعلق بقضية فرض العقوبات.

وأشار إلى أن النظام التركي نفذ ثلاث غارات مقتلت ضد الأكراد السوريين منذ عام ٢٠١٦، وأرسل القوات والمرتزقة الإرهابيين السوريين إلى ليبيا وأذربيجان.

ويتمثّل القلق الأكبر، حسب الموقع، أنه على عكس ترامب، «لن يحمي بايدن النظام التركي من العقوبات بسبب شرائه صواريخ إس -٤٠٠ الروسية».

ونقل الموقع عن مصدر استخباراتي غربي، قوله: «إن التفكير التركي هو أن علاقات جيدة مع إسرائيل ستمنحهم ثقافاً في محيط إدارة بايدن».

وألمح النظام التركي على طرف السفير الإسرائيلي من تركيا في أيار ٢٠١٨، مدعياً أن ذلك جاء بسبب «الهجمات الدموية على غزة وقرار واشنطن نقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس».

وكالات

المالكي يدعو دول العالم للتعبير الحقيقي عن تضامنها من خلال الاعتراف بدولة فلسطين

وزير الخارجية والمغتربين الفلسطيني رياض المالكي في مؤتمر صحفي في برلين (رويترز – أرشيف)

دعا وزير الخارجية والمغتربين الفلسطيني رياض المالكي، دول العالم للتعبير الحقيقي عن تضامنها من خلال الاعتراف بدولة فلسطين ودعم السلام القائم على حل الدولتين والمتسق مع قواعد القانون الدولي، مشيراً إلى أن التضامن الحقيقي يدعم الحق على الباطل، ويتنصر للعدالة على الاستعمار، ويتنصر للسلام على الاحتلال.

ونص المالكي في كلمة له أمس الثلاثاء، خلال حفل نظمته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «إسكوا»، عبر تقنية الاتصال المرئي، بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني نقلتها وكالة «وفا» «التضامن الشعبي والدولي مع دولة فلسطين في اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، ونقل تحيات شعبنا وقيادته على هذا الوفاء والدعم، مشيداً بدعم جميع الأصدقاء في العالم ووقوفهم وتضامنهم مع الحق الفلسطيني.

وطالب المالكي بضرورة مواجهة محاولات سلطات الاحتلال إلغاء وطمس الهوية الفلسطينية، عبر ارتكاب الجرائم والسياسات المشينة والواسعة النطاق من تهجير وقتل واضطهاد، مشدداً على أن صمود شعبنا الأسطوري وبقاءه وحفاظه على هويته الوطنية والقومية، مرتكز على إرث نضالي وقانوني وتاريخي، ومنطلق من عدالة قضيته المرتبطة بالتضامن الصادق، وعزمه على تحقيق حقوقه وتطلعاته في الحرية والاستقلال، وتجسيد وطن فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين إلى ديارهم التي شردوا منها، تنفيذاً للقرار ٤٩١، والوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني والتضامن معه في مسيرته إلى حق هو الوقوف إلى الجانب الصحيح من التاريخ.

وأشار إلى أنه «في ذكرى التضامن مع شعبنا، تتعرض القضية الفلسطينية إلى محاولات باشعة للتقويض والتصفية، من خلال استمرار إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال باحتلالها وتغولها على القانون الدولي وحقوق الشعب الفلسطيني، إضافة إلى خططها لاستيلاء على الأرض الفلسطينية وتسريع وتيرة الاستيطان غير الشرعي، والتصعيد الخطير في مدينة القدس المحتلة ومحيطها».

وأضاف المالكي: تعمل سلطات الاحتلال على تغيير معالم القدس وطابعها التاريخي والديموغرافي، وعزلها عن محيطها العربي الفلسطيني، والآن تستهدف التجمعات البدوية وتحاول هدمها، لإحكام إغلاق القدس وعزلها، وتنفيذ مخططاتها الاستعمارية، إضافة إلى العربدة والاستفزازات، والاعتداءات، وتبادل الأدوار بين المستوطنين الإرهابيين، والمسؤولين الحكوميين، وقوات الاحتلال، ضد أبناء شعبنا، والأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية، بما فيها محاولات فرض واقع جديد على المسجد الأقصى والحرم الشريف.

كما أشار المالكي إلى «إمعان كيان الاحتلال في حصاره الجائر والكارثي لقطاع غزة، بما يستديم الصراع ويهدد الأمن والسلم الدوليين، وغيرها من انتهاكات وجرائم مدعومة من أركان الإدارة الأميركية الحالية والتي تكّن عداءً إيديولوجياً للشعب الفلسطيني، وقيادته ووضعت خططاً وسبلت عمليات لتفرض الأجندة الخرافية الصهيونية على الصراع».

وأكد أن «كل هذا إخفاق وسيفشل شعبنا بدعم وتضامن الشعوب والقوى الحية والقوى الدولية كافة المحاولات التي تتجاوز حقوقه القائمة على أسس وقرارات ومرجعيات القانون الدولي وإرث الإجماع الدولي على حل القضية الفلسطينية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي طال أمده».

وشدد المالكي على مبادرة الرئيس محمود عباس بعقد مؤتمر دولي للسلام كامل المستند إلى قواعد القانون الدولي ومرجعيات عملية السلام ومبادرة السلام العربية، مشيراً إلى أن عباس خاطب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش لاتخاذ ما يلزم من خطوات لعقد هذا المؤتمر مع مطلع العام القادم.

وأضاف، منظمة الأمم المتحدة ما زالت ذات صلة، وعليها مسؤولية تاريخية تجاه قضية شعب فلسطين، وأيا دور مهم في دعم صمود ومنعة الشعب الفلسطيني من خلال منظماتها ومؤسساتها.

ودعا المالكي المجتمع الدولي للتأكيد على المرجعيات الدولية للعملية السياسية لإرغام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالامتثال إلى قواعد القانون الدولي، وتطبيق قرارات الشرعية الدولية، وتمكين شعبنا من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف وغير القابلة للتفاوض، بما فيها حقه في تقرير المصير والاستقلال لدولة فلسطين ذات السيادة وعاصمتها القدس والعودة للاجئين الفلسطينيين تنفيذاً للقرار، والإفراج الفوري عن جميع الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال.

في غضون ذلك جدد عشرات المستوطنين الإسرائيليين أمس اقتحام المسجد الأقصى بحماية قوات الاحتلال.

وذكرت وكالة «وفا» أن ٨٤ مستوطناً اقتحموا الأقصى من جهة باب المغاربة ونفذوا جولات استفزازية في باحاته وسط حراسة مشددة من قوات الاحتلال، في حين اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي أمس سبعة فلسطينيين في مناطق متفرقة بالضفة الغربية.

وذكرت وكالة «معا» أن قوات الاحتلال اقتحمت مدينتي القدس المحتلة وسلفيت ومخيم بلاطة وقرية بيت دجن في نابلس واعتقلت سبعة فلسطينيين.

وكالات

كوبا وباكستان تجددان دعمهما المطلق للشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة

جددت كوبا وباكستان أمس الثلاثاء تأكيد دعمها المطلق للشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة، بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وأن تكون القدس عاصمتها.

وأعرب وزير الخارجية الكوبي برونو رودريغيز في تغريدة له على موقع «تويتر»، بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني عن دعم بلاده المطلق لحل عادل ودائم يضمن قيام دولة فلسطينية وعاصمتها القدس.

من جهة ثانية حذّر رودريغيز من أن الولايات المتحدة تروج لمحاولات فظة وخطيرة لزعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي في كوبا، مؤكداً أن هذه المحاولات تشكل جزءاً من إستراتيجية واشنطن ضد هافانا.

وفي مداخلة له عبر الفيديو في الاجتماع الافتراضي الاستثنائي لوزراء خارجية المؤتمر الأميركي أشار رودريغيز إلى أن «حكومة الرئيس الأميركي المنتهية ولايته دونالد ترامب متورطة بشكل مباشر في التمويل والتوجيه من أجل تنفيذ أعمال عصيان مدني وأعمال غير قانونية ضد الدولة الكوبية»، مديناً المشاركة المباشرة للقائمة بالأعمال في سفارة الولايات المتحدة في هافانا في الترويج لهذه الأعمال التخريبية.

ودعا وزير الخارجية الكوبي إلى التضامن والتعاون بين الدول الأميركية والأمريكية لمواجهة التحديات التي تواجهها الدول النامية جراء الأزمة الناجمة عن جائحة كورونا والنظام الدولي الجائر والديون الخارجية غير المستحقة الدفع.

يذكر أن المجموعة الأميركية الأمريكية تتكون من فنزويلا والأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وكولومبيا وكوستاريكا وكوبا وتشيلي والإكوادور والسلفادور وإسبانيا وغواتيمالا وهندوراس والمكسيك ونيكاراغوا وبنما وباراغواي والبيرو والبرتغال وجمهورية الدومينيكان وأوروغواي وأندورا.

وبدورها جددت جمهورية الباكستان مطالبتها بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وأن تكون القدس عاصمتها.

وأكدت على لسان المندوب الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة السفير منير أكرم، بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني أمس، أنها تدعم بثبات حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، من أجل سلام عادل وشامل.

وشدد السفير أكرم على ضرورة تطبيق حل الدولتين، وفق قرارات الأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي ذات الصلة.

كما جددت الباكستان في تغريدة رسمية للناطق باسم وزارة الخارجية الباكستانية على موقع «تويتر»، دعمها الثابت للقضية الفلسطينية، وحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير مصيره، وضرورة إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على حدود ما قبل عام١٩٦٧، وأن تكون القدس عاصمتها، وذلك من أجل سلام عادل ودائم.

وفي سياق آخر، نفى المتحدث العسكري باسم الجيش الباكستاني اللواء بابر افتخار صحة الشائعات التي تناقلتها وسائل الإعلام حول وجود اختلاف بين موقف المؤسسة العسكرية والحكومة المدنية في باكستان بشأن القضية الفلسطينية، والتطبيع مع إسرائيل.

وأوضح في تصريح صحفي لمراسل موقع المؤسسة العسكرية الباكستانية «ع» الموقف ذاته الذي أعلنت عنه الحكومة الباكستانية بشأن الإسرائيليين، مؤكداً أنها تدعم ذلك الموقف.

كما طالب المتحدث العسكري عدم تشجيع التكتلات غير الضرورية والتي لا أساس لها حول هذا الموضوع، وذلك رداً على ما أشيع حول دراسة الباكستان خيار الاعتراف بإسرائيل.

وفا – سانا

اليوم الثاني من جولة «الدستورية» الرابعة بلا نتائج

قادري لـ«الوطن»: الوفد الوطني ركّز على الملف الإنساني

كريدي: الطرف الآخر لم يوافق على إدانة العقوبات!

| موفق محمد - سيلفا رزوق

هيمن الملف الإنساني والإجراءات القسرية الأحادية الجانب الغربية المفروضة على الشعب السوري على اجتماعات اليوم الثاني من أعمال الجولة الرابعة للجنة مناقشة تعديل الدستور المصغرة المنعقدة في قصر الأمم في العاصمة السويسرية جنيف تحت رعاية المنظمة الدولية.

وركز الوفد الوطني في مداخلاته على ميدانين أساسيين هما الملف الإنساني في سورية، وملف رفع العقوبات غير القانونية المفروضة على الشعب السوري، على حين رفض وفد «المعارضات» الموافقة على إدانة العقوبات.

وفي اتصال أجرته معه «الوطن» من دمشق، أشار عضو الوفد الوطني جمال قادري إلى أن مداخلات الوفد في اليوم الثاني لاجتماعات اللجنة، ركزت على ميدانين أساسيين هما الملف الإنساني في سورية، الذي جرى طرحه خلال الجلسة الأولى، وملف رفع العقوبات غير القانونية المفروضة على الشعب السوري الذي جرت مناقشته خلال مداولات الجلسة الثانية.

وأكد قادري، أن هذين الملفين يشكلان القضية والاهتمام الأبرز بالنسبة للسوريين في الوقت الحالي، مشيراً إلى أن التركيز خلال جلسات هذه الجولة سيكون حول المبادئ الوطنية، حيث يطرح الوفد الوطني هذه المبادئ من وجهة نظره، كاشفاً أنه لم يجر الاتفاق على أي شيء حتى الآن، وكذلك لم يتم رفض أي شيء، فيما يقوم الوفد الوطني بتصويب المفاهيم المغلوطة التي يطرحها الطرف الآخر.

قادري أشار إلى أن الوفد الوطني شدد على أن الملف الإنساني ينبغي ألا يجزأ وألا يخضع لازدواجية المعايير كما يحدث في اللقاءات الأخرى، حيث يتم التفريق بين معاناة جزء من السوريين عن معاناة جزء آخر، واستغلال معاناة السوريين في الداخل والخارج، لافتاً إلى أن الوفد الوطني دعا إلى الالتزام بالقوانين والمواثيق الدولية والكف عن استثمار الملف الإنساني بمختلف جوانبه.

ولفت قادري إلى أن الوفد الوطني شدد خلال مناقشات هذا اليوم على أن الملف الإنساني لا ينحصر باللاجئين خارج الحدود فقط، فالشعب السوري كله يعاني من صعوبات فائقة، وكلها تندرج ضمن بند الملف الإنساني، لاسيما أن هذه المعاناة ناتجة عن تجليات الحرب على سورية، وآثار الحصار الاقتصادي عليها، حيث جرى تحميل مسؤولية هذه المعاناة للإجراءات القسرية الأحادية الجانب المفروضة من قبل الولايات المتحدة الأميركية والغرب، وإلى سياسات الدول الداعمة للحرب على سورية وإعاقتها لأي عملية إعادة إعمار.

وأكد قادري، أن هناك تباينًا في وجهات النظر في نقاط كثيرة، لكن هذا اليوم جرى التركيز على الملفين الإنساني وملف العقوبات غير القانونية، كمبدأين أساسيين من المبادئ الوطنية التي يجب أن تشكل القاعدة التي سيبنى عليها أي عملية إصلاح، مبيناً أن الأجواء ما زالت على ما هي عليه.

وقال: «سمعنا من الطرف الآخر طروحات متعددة حول ما يعتقدون أنه مبادئ وطنية»، وأضاف: «صوبنا الكثير من الطروحات المغلوطة التي وردت على ألسنتهم».

وبيّن قادري، أنه جرى أيضاً خلال جلستي اليوم توضيح الخطوات التي تقوم بها الدولة السورية في إطار إعادة تأهيل البنى التحتية التي دمرها الإرهاب، رغم كل الظروف القاسية، حيث لا تزال مستمرة ضمن الظروف المتاحة، لافتاً إلى أن الطرف الآخر لم يعترض على ما قدمه الوفد الوطني حول طروحات تأثير العقوبات القسرية، ولم يقدم أي طروحات مناهضة لوجهة نظر الوفد الوطني حول هذه النقطة.

وأشار إلى أن بعض المداخلات التي قدّمها الطرف الآخر خلال هذا اليوم كانت خارج السياق، وتضمنت مفاهيم مغلوطة لحقيقة ما يجري في سورية، واجتراء لبعض القضايا بما يتناسب مع توجهات البعض.

ويشارك في اجتماعات الجولة الرابعة، إضافة إلى الوفد الوطني وقد يمثل «المجتمع المدني»، ووفد «المعارضات»، إذ تضم اللجنة ٤٥ عضواً، يتوزعون بالتساوي بين الوفود الثلاثة.

بدورها، قالت عضو وفد «المجتمع المدني» ميس كريدي لـ«الوطن»، في اتصال من دمشق: إن الوفد الوطني ومجموعة من وفد «المجتمع المدني» ركزوا في طروحاتهم في اليوم الثاني من اجتماعات اللجنة على ملف عودة اللاجئين والعقوبات المفروضة على الشعب السوري، مشيرة إلى أن «الطرف الآخر في وفد «المجتمع المدني» (المدعوم من الغرب ودول إقليمية) ألمح إلى شروط سياسية وغيرها».

وأشارت كريدي إلى أنه «بالنسبة لوفد الطرف الآخر (المعارضات)، يتحدثون بكل شيء، مرة بالتنمية الاقتصادية، ومرة بتنمية الأرياف، ومرة بالمشاكل في لبنان».

ولفتت إلى البعض من الطرف الآخر «يبدي حسن النيات تجاه الملف الإنساني ولكن لا يتخذ أي مبادرة عملية»، مضيفة: إنهم «لا يوافقون أيضاً على إدانة العقوبات».

وذكرت كريدي، أن اجتماعات اليوم الثاني من الجولة الرابعة للجنة «لم تفض إلى أي نتائج».

من جانبها، ذكرت وكالة «سانا»، أن عدداً من أعضاء الوفد الوطني، وفي مداخلاتهم خلال اجتماعات اليوم الثاني من أعمال الجولة الرابعة للجنة، أكدوا إضافة إلى الوفد الوطني وقد يمثل «المجتمع المدني»، ووفد «المعارضات»، إذ تضم اللجنة ٤٥ عضواً، يتوزعون بالتساوي بين الوفود الثلاثة.

وأشار إلى أن بعض المداخلات التي تقدم بها الطرف الآخر خلال هذا اليوم مغلوطة لحقيقة ما يجري في سورية، وإجتراء لبعض القضايا بما يتناسب مع توجهات البعض.

ويشارك في اجتماعات الجولة الرابعة، إضافة إلى الوفد الوطني وقد يمثل «المجتمع المدني»، ووفد «المعارضات»، إذ تضم اللجنة ٤٥ عضواً، يتوزعون بالتساوي بين الوفود الثلاثة.

جمال القادري عضو الوفد الوطني (عن الانترنت)

الأمم المتحدة تتجاهل الحصار القسري وتحذّر من زيادة الجياع في سورية

حذّرت الأمم المتحدة، أمس، من زيادة عدد الجياع في العالم خلال العام المقبل، في دول عدة حول العالم على رأسها سورية، متجاهلة الإجراءات القسرية الأحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة الأميركية ودول غربية أخرى عليها، ومواصلتها في ظل انتشار فيروس «كورونا».

وأشار مسؤول الإغاثة الطارئة بالأمم المتحدة مارك لوكوك، في تقرير نشرته الأمم المتحدة، حسب وكالة «أ ف ب» للأنباء، إلى أن الأزمة الصحية الناتجة عن فيروس «كورونا» أثرت بشكل كبير على الدول التي تعاني من الصراعات والكوارث الطبيعية، وأن هناك ٢٣٥ مليون شخص من الفقراء في أنحاء العالم يتركزون في سورية واليمن وأفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا يحتاجون إلى المساعدة.

وذكرت الوكالة، أن الأمم المتحدة تطلب قرابة ستة مليارات دولار لمساعدة ملايين السوريين في بلدهم وفي العالم وقرابة ٣٫٢ مليارات دولار لدعم حوالي عشرين مليون شخص في اليمن معرضين إلى أخطر أزمة إنسانية في العالم.

وتتعرض سورية إلى إجراءات قسرية أحادية الجانب ظالمة تفرضها الولايات المتحدة الأميركية، وحلفاؤها الأوروبيون بالمئة من الأشخاص المستهدفين بالمساعدات، بزيادة قدرها ٦ بالمئة مقارنة بعام ٢٠١٩.

وقال الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، في بيان: إن «الأزمة لم تنته بعد، وتواجه ميزانيات المساعدات الإنسانية عجزاً حاداً إذ يستمر تأثير الوباء العالمي في التفاقم».

وحذّرت الأمم المتحدة من الوضع المالي، إذ لم تجمع سوى أقل من نصف الـ٣٥ مليار دولار اللازمة لدرء المجاعة تشن على البلاد بعد فشل تلك الدول في حربها الإرهابية المستمرة وترى دمشق أن تلك الدول تهدف من وراء هذه الإجراءات إلى فرض إملاءاتها المشبوهة على الحكومة السورية وإفقار الشعب.

ويمر تقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠٢١، أن واحداً من كل ٣٣ شخصاً سيحتاجون إلى المساعدة لتلبية الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والمياه والصرف الصحي، في وقت كان واحد من كل ٤٩ شخصاً في العالم يحتاج إلى المساعدة هذا العام.

وتوقعت الأمم المتحدة أنه بحلول نهاية عام ٢٠٢٠، سيفتقر ما يصل إلى ٢٧٠ مليون شخص للوصول الموثوق إلى الغذاء.

وجاء في التقرير: إن الدول منحت ١٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ للاستجابة الإنسانية الجماعية، وهو رقم قياسي وصل إلى ٧٠ بالمئة من الأشخاص المستهدفين بالمساعدات، وخلال الأيام الماضية عقد «مسد» الذي يعتبر أحد مكونات «الإدارة الذاتية» العميلة للاحتلال الأميركي والغطاء السياسي لميليشيات «قسد»، ما سماه «مؤتمراً لأبناء الجزيرة والفرات»، للوقوف على عمل وأداء المؤسسات وكيفية الارتقاء بها، وإصدار قرار بتشكيل لجنة لمتابعة هذه المهمة.

وكالات

«معهد واشنطن»: سورية دولة لا يمكن معاقبتها كسائر الدول والعقوبات الأميركية لم تؤثّر على تحالفاتها

الوطن

رأت دراسة جديدة صادرة عن معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، نشرها أمس على موقعه الإلكتروني، أن نظرية فرض العقوبات الأميركية على الحكومة السورية لم تؤتِ على اقتصاد البلاد، ولم تتسبب بشرخ مع أهم حلفائها الدوليين «موسكو وطهران».

وبينت الدراسة التي أعدها كينيث أر روزين أن العقوبات لم تمنع رجال الأعمال من روسيا وإيران والدول العربية الحليفة من العمل داخل سورية، حيث أصبحت مذخرات التظاهر بين الحلفاء والاتفاقيات التجارية علنية بشكل متزايد.

وأوضحت الدراسة، أن سورية دولة لا يمكن معاقبتها كسائر الدول، فهي لم تكن قط مرتبطة بالاقتصاد العالمي، مشددةً على أنه ما من دليل قوي يشير إلى أن العقوبات التي فرضتها إدارة الرئيس المهزوم دونالد ترامب تحت ما يسمى «قانون قيصر» تتسبب بشرخ بين الحكومة وأهم حلفائها في موسكو وطهران.

وتابعت الدراسة قائلةً: إن عقوبات «قانون قيصر» وما يماثلها من الأوامر التنفيذية، التي لم تعد مؤرثة كما كانت، ليست بحاجة إلى استبدال، حيث إنها تعمل على تبذ الشركاء الشرعيين الذين قد يكونون مهتمين بالانخراط مع الحكومة السورية.

ورأت الدراسة، أن ما يستوجب إعادة تصوّر هو التعاون الأميركي مع شركاء في المنطقة، والتراجع خطوة إلى الوراء فيما يخص التركيز المباشر على الحكومة السورية، فلا فرض عقوبات ولا الوعد برفعها وحده سيحدث تغييراً، معتبرة أن من شأن تمكين وتقوية الشراكات الإقليمية الضغط على الحكومة بشكل أسرع وتشجيع عامة الشعب بإحداث التغيير الذي ترغب الولايات المتحدة والأمم المتحدة برؤيته الآن، على حد زعم الدراسة.

وأشارت الدراسة إلى أن مراجعة الأدوات المختلفة التي تلق تحت تصرف الإدارة القادمة يمكن أن تضع الولايات المتحدة في موقف أفضل يخولها منع أي استثمارات إضافية في سورية من خلال تنويع الضغوط الممارسة وتقديم المساعدة إلى الدول المجاورة لسورية، طبقاً لما ورد في الدراسة.

وذكرت أنه سيكون أمام إدارة بايدن أيضاً فرصة لبناء المزيد من العلاقات التي يمكنها الاستفادة منها في نقل الضغط على سورية وفق مقاربة «عبر ومع ومن خلال» لحل الأزمة، ما سيساعد على فهم نقاط الضعف الحالية في عقوبات ما يسمى «قانون قيصر»، وعلى إبراز أهمية هذه الشراكات الإقليمية، وما يمكن توقعه باعتباره السيناريو الأفضل والمقبول لسورية اليوم، على حدّ قولها.

ومع ذلك، شدّدت الدراسة على أنه يمكن لإدارة جو بايدن إعادة النظر في سلامة أولئك الذين يواجهون أعباء العقوبات الأميركية على المدى القصير في حين يتمّ السعي إلى إيجاد حل أطول أمداً.

وأشارت إلى أنه ورغم نقد الإدارة الحالية الواضحة بأن الأزمة الاقتصادية ستؤدي إلى إذعان مماثل للقوى الغربية، يعتبر تغيير ما سمته «سلوك النظام» قضية خاسرة.

وذكرت الدراسة أنه من بين الأهداف الأخرى المعلن عنها للقانون هو تشجيع دول أخرى على الحد من تعاونها المالي مع سورية، ومع ذلك، ذكرت آثار الدراسة أن الأهداف الأخرى المفروضة على سورية محدودة نظراً لأن هؤلاء الأفراد قد تم بالفعل معاقبتهم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فيما تنفيذ «قانون قيصر» الذي يضع تلقائياً أعضاء الحكومة السورية على اللائحة السوداء، وفي المقابل، كان تلك العقوبات آثار كبيرة أدت إلى زيادة معاناة المواطن السوري.

وأكدت الدراسة، أن العقوبات تحمل تداعيات أخرى، حيث إنها تحظر على الجهات الفاعلة العازمة على المشاركة في الاقتصاد العالمي الأوسع، العمل مع الحكومة السورية.

وخلصت الدراسة إلى القول: «يتطلب مستقبل أكثر يقيناً للمنطقة رؤية استراتيجية تعكس النزاع المعقّد المتعدد الجنسيات، وإلى ذلك الحين، ستستمر معاناة الشعب السوري»، موضحةً أنه في ظل عدم تأثّر سورية بالعقوبات، على الرئيس الأميركي المُنتخب جو بايدن النظر في ممارسة ضغوط إقليميّة على سورية، تكون أوسع نطاقاً.

ميليشيات أردوغان تصعّد مجدداً في حلب وإدلب والجيش يرد على خروقاتها

| حلب- خالد زنكلو

جددت الميليشيات المسلحة التابعة للاحتلال التركي تصعيدها في ريف حلب الغربي وريفي إدلب الجنوبي والشرقي، ضمن تفاهم ارتكاز الجيش العربي السوري الذي رد بالمثل على خروقات الإرهابيين.

وأوضح مصدر ميداني في ريف حلب